عنوان الدرس الثالث :سمات و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة السياسية بعد الاستقلال، ضمن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية متمثلة أساسا في رئيس الدولة،اضافة الى الطابع الأزموي للسياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات الدولية المختلفة مما اكسبها ثقة تلك الأطراف المتصارعة .

1–العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد كبير، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك من خلال منح الدساتير الجزائرية صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد"،فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 من أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77"، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.[1]

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مسألة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تأثير العوامل الشخصية عليها من خلال تغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار،حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض. وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فان اختلاف درجة الاهتمام

[1] –عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-**2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص82-84-92.

بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.

2–الطابع الأزموي للسياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان عام 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لان الرئيس احمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تتمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فان العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967 مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصناعة قراراته،كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث، وكسبت سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل"، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد اعد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر،" وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى أن مساعد الرئيس ذكر على شاشة التلفزيون الجزائري انه لم ير الرئيس بومدين إطلاقا في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية"، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من اجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر، نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام

الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه[1].

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام السياسي جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطرة الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة ال 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا واريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بجهد لرأب الصدع بين الفلسطينيين، حتى أن السيد **أسامة حمدان** ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تحبذ قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح ومع ذلك لم تكترث الجزائر لذلك، ولهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسيادة الخارجية الجزائرية[2]

3- الطابع الحيادي للسياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية.[3]وما يخص الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تتدخل في الخلافات العربية- العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الدولية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.[4]

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر، وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية وقبلت وساطتها وتوجهت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت

[1] -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص31-39.
[2] -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 31-39.
[3] -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص264-265-306.
[4] -احمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص79

النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول **جزر حنش** ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن ثم كسبت عداء **أريتريا**، والدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها إلى الجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما حدث في القرن الإفريقي بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الأريترية هي حركة تحريرية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تحرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار لكن الجزائر لم تحرج نظام مقديشو، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية ومكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال[1]

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكر في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية.

الدرس الرابع

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للارشيف -بئر خادم-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 94-95.

عنوان الدرس 4: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

أهداف الدرس:

تهدف المحاضرة الى :

-التعرف الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

- توصيف المصالح الوطنية المتنوعة في شكلها الهرمي وفقا لسلم الأولويات والذي تخضع له تلك المصالح الوطنية بما يحقق الامن والاستقرار في الجبهتين الداخلية والخارجية .

عنوان الدرس الرابع :أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

تم الاستناد في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

انطلاقا من نموذج "**ماسلو**" في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ب:"سلم الحاجيات"، والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

-**المصالح الوطنية القاعدية**: ترتبط بالمسائل التي تتضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

-**المصالح الوطنية الحيوية**: تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

-**المصالح الوطنية الأساسية**: التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

-**المصالح الوطنية العالمية**: أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

-**المصالح الوطنية فوق القومية**: **أو** ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وأحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي.

1- الأهداف القاعدية للجزائر:

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة، والتي تربط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي مما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل[1]

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي، مما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي، أمنها ما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيو

[1] منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص32.

استراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة، بمشكلة الحدود، والإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة.[1]

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة.[2]

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية: الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد أجنبية في الجزائر والمنطقة ككل[3] .

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.

وعلى هذا الأساس كان إيلاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبني عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية.

كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة بالمسالة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسئولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتبار القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس بوتفليقة حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منها الأخرى[4] .

إلا أنه ورغم حساسية الموضوع باعتباره أساس بناء الدولة واستمرارها إلا أن انحصاره بقى مقتصرا على الجهازين السابقين ولم يرقى إلى منطق تشاركي يكرس مبادئ الوطنية وثقافة الدولة،هذه الأخيرة انحصرت في المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات.

[1] -جمال الدين بوزغانة، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني بمجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، ص38-45.
[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، مادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية
[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 25.
[4] -الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 77 المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية.

والراجح أن الأمر يعود إلى المنظومة الدستورية نتاج جمود السلطات العمومية الدستورية عن ترجمة أحكام القانون الأساسي ترجمة قانونية، حيث بقي دستور 1996 نصا ناقصا في كل ما يتصل بالدفاع الوطني فلا القانون المتعلق بالتزامات المواطنين[1]، ولا القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال القوات المسلحة من طرف السلطات المدنية ولا القانون النظامي المتعلق بالأمن الوطني تم وضعهم رغم نص الدستور عليهم[2].

ومع هذا فان التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط بالوسائط الداخلية أكثر منه حول الوسائط الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري بالشكل الذي يظهرها محمية خصوصا إبان فترة الحرب الباردة أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا المجال أما التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا بالتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية[3]

فالتصور للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في[4]:

1-**الدفاع المدني**: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2-**الدفاع الاقتصادي**: الذي يضمن حماية المنشئات والموارد.

3-**الدفاع العسكري**: الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفية أو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ ولم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية[5] بالاتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري.[6]

2- الأهداف الحيوية للجزائر:

[1] -محمد بوسوماح، **الأسس الدستورية للدفاع الوطني**، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص:-75-98.
[2] -وتتلخص في المادة 122 والنقطة الملحقة بالمادة 62 من دستور 1996.
[3] -جمال الدين بوزغاية، **مرجع سابق**، ص36.
[4] -جمال الدين بوزغاية، **الإرهاب الاسلاماوي تهديد عابر للأوطان**، مجلة الجيش، ع 474، جانفي 2003، ص:12-15.
[5] -أحسن العايب، **الأمن القومي العربي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص32.
[6] -احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص62-65.

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي مما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعينة بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على امن الدولة ورفاهية الشعب[1].

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع، وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات.[2]

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري ومازال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين إطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من اجل تحقيق التنمية، بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي ترتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجيا والمعرفة التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.[3]

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل الأزمة للنهضة الاقتصادية الوطنية مما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال.

وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي العالمي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينات، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجيه الليبرالي كنهج اقتصادي جديد يتلاءم وإستراتجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي[4].

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة في أفريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء **مؤسساتيا** من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو **ميدانيا** من خلال

[1] -محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-2008/08/08.

[2] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، ص13.

[3] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001**، ص:42.

[4] -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999-2008 الجزائر**، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008، ص: 12.

بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوربي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموما على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا **النيباد**.

إن ضرورة وحتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من أجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد انتقالي والذي كان لا بد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية.[1]

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول:[2]

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط وعصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- إصلاح هياكل الدولة: العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.

[1] -خالد آمنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص ص: 59-73.

[2] -الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، عرض حالة الجزائر 1999-2008 بالجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.

- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار.
- توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.

انطلاقا كم هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لإنجاز الدراسات الإستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وآثارها وأبعادها والتي تظهر في:[1]

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

3-الأهداف الأساسية للجزائر:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج"**ماسلو**"بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي.

يؤكد هذا الدور الرئيس بوتفليقة بقوله:" أن الجزائر قلب المغرب العربي"[2]، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الإقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر ب" روسيا المغرب العربي"، وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من خلال ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية- التي لم تكتمل نتيجة الخلاف بين بورقيبة والقذافي- بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله:" نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق".[3]

[1] -محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-2008/08/08، ص ...
[2] -عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصفحة العرب، لندن، 2006/07/13.
[3] -محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، ص 134.

مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية وكذا الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي ، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.

يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات.[1]

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي، بين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح:

"فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معينا في الوطن العرب ووزنا معينا في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة ،إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسرها، أمام الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط".[2]

من خلال هذا تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية".[3]

أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاربيا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة إمبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة إمبريالية فريدة تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاربيا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللتان

[1] -شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغرى، مرجع سابق، ص 30.
[2] -عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات**، أبو ظبي، الخميس: 2000/02/17.
[3] -محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك في: الأزمة الجزائرية، سليمان الرياشي محررا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص: 150.

شكلتا تحالفا إستراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية.[1]

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، مما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغاربي نظرا للدعم الكبير الذي كان يقدم للمغرب من طرف الغرب والمتمثل في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود بالنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود بالنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، مما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم.[2]

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي تحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها"[3]، لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

[1] -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 135.
[2] -مرجع سابق، ص 149.
[3] السيد سليم، مرجع سابق، ص56.

عنوان الدرس 5: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

أهداف المقياس :

تهدف المحاضرة الى :

-التعرف على أهم المحددات المادية والغير مادية التي تتحكم في السلوك الخارجي الجزائري .

– إبراز دور الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري و التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي،وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

– التأكيد على أن الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب والأزمات .